



المركز التونسي للاقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Économie

البدائل | رقم 01

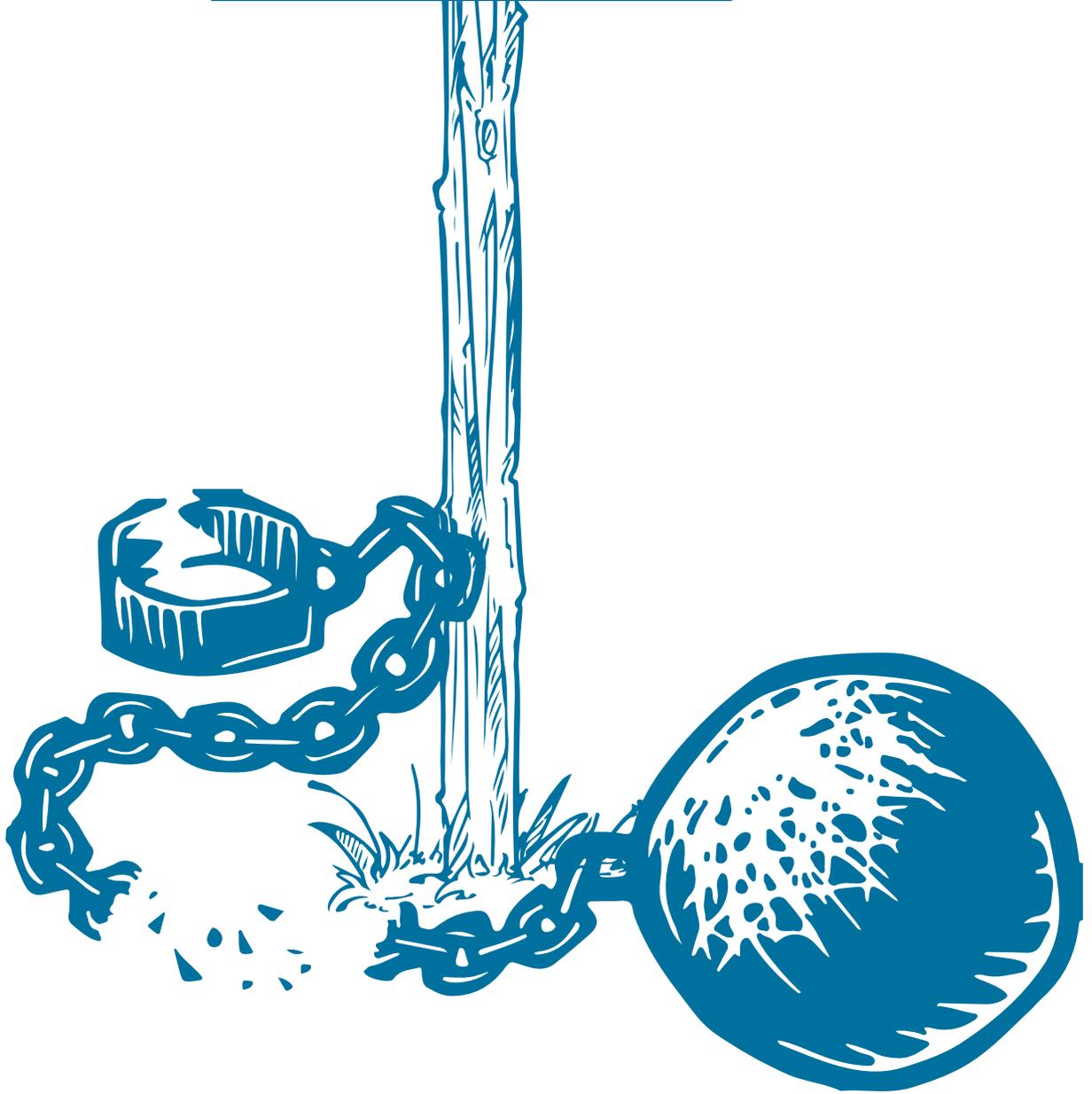
الخروج من صندوق النقد الدولي الجزء الأول: التنويع

المركز التونسي للاقتصاد

17/02/2023



الخروج من صندوق
النقد الدولي



فهرس المحتويات

I « المنهجية العامة

II « تنوع مصادر العملة

أ. مكان القوة لصندوق النقد الدولي: لا وجود لبديل

III « بدائل صندوق النقد الدولي

أ. السياق التاريخي

ب. الشبكة العالمية للأمان المالي GFSN

IV « استراتيجية التنوع لتونس

أ. خط الدفاع الأول: الاحتياطات الرسمية

ب. خط الدفاع الثاني: اتفاقيات المبادلة الشائئة

ت. خط الدفاع الثالث: الاتفاقيات المالية الإقليمية

الاستنتاجات والتكملة

المراجع

شفيق بن روين

عضو مؤسس ورئيس المرصد التونسي للاقتصاد
chafik.benrouine@economie-tunisie.org



I. « المنهجية العامة »

نسعى من خلال هذا التحليل الى تحقيق هدفنا الرئيسي وهو الانفصال عن صندوق النقد الدولي والقطع معه. بعد ثلاثة برامج، بما في ذلك برنامجين حول التكيف الهيكلي، وثمانية سنوات تحت قبضة صندوق النقد الدولي منذ بداية الثورة في تونس، ما عادت اللحظة الراهنة تستوجب تقديم الحجج والاسباب لتبرير الخروج من صندوق النقد الدولي، بل حان الوقت للتركيز على كيفية الخروج. مازال البعض، بما في ذلك الوزراء، يكررون نفس الجملة الدعاية: «لا توجد بدائل!». سنعمل من خلال هذا النص على اثبات العكس. لتحقيق هذا، نحتاج إلى اعتماد منهجية واقعية والتعمق في الأسباب الجذرية لتبعيتنا. في الحقيقة، يعتبر الوقت إحدى التحديات الأولية التي يستوجب التعامل معها، إذ أن الانفصال نهائيًا عن صندوق النقد الدولي سيستغرق وقتًا طويلاً.

لذلك، رغم أن رفض مجلس صندوق النقد الدولي الانخراط في برنامج جديد مع تونس قد يساعد على تسريع عملية الخروج النهائي من الصندوق، فإن عدم وجود رؤية واضحة يجعل العملية أكثر خطورة. يعتبر النهج الذي نقترحه للخروج النهائي من صندوق النقد الدولي ممكناً وضرورياً بغض النظر عن موقف مجلس ادارة صندوق النقد الدولي. وحتى وإن تمكنت تونس من الحصول على اتفاق جديد مع صندوق النقد، فإنه علينا العمل جدياً على الخروج نهائيًا وبسرعة من هذه المؤسسة.

ينبغي هذا التحليل على عدة أقسام تضم مرحلتين مختلفتين من المنهجية الموجب اتباعها للخروج النهائي من صندوق النقد. يعمل القسم الأول إلى إبراز وجود بدائل ملموسة لصندوق النقد لتلبية احتياجات التمويل الخارجي للبلاد. تهدف هذه المرحلة الأولى، والتي تغطي المدى القصير والمتوسط، إلى توسيع مجموعة مصادر التمويل وتنويعها لتلبية احتياجات البلاد من التمويل الخارجي. من جهة أخرى، يهدف القسم الثاني إلى تكثيف الجزء الأول والتعمق فيه من خلال استكشاف مفهوم «فك الارتباط» لمعالجة المشاكل من جذورها، بهدف تقليل احتياجات التمويل الخارجي بالعملات الصعبة على المدى المتوسط والطويل. سيتم التركيز في القسم الثالث على التكامل الإقليمي، وهو مشروع حيوي لاستعادة سيادتنا الاقتصادية أو بعبارة أخرى التحرر من التبعية.

أ. مكامن القوة لصندوق النقد الدولي: لا وجود لبديل

ان فك الارتباط عن صندوق النقد الدولي ليس مهمة سهلة. في الواقع، في حين يروج صندوق النقد الدولي للمنافسة الحرة والنزاهة من خلال تحرير السوق على الصعيد الوطني، فإن هذا النهج يخول له انشاء كارتل من المانحين، بقيادة الصندوق الدولي أو تحت إشرافه، من أجل منع أي منافسة في سوق السيولة لتلبية احتياجات تمويل الدول. في هذا الإطار، يتفق جميع المانحين بشكل صريح على السعر الذي يجب دفعه للوصول إلى أموالهم ضمن برنامج اصلاح هيكلي لصندوق النقد الدولي. نظريا، يمكن للدولة التي تبحث عن طريقة للوصول إلى السيولة بالعملة الأجنبية أن تتجه إلى ثلاثة أسواق رئيسية: السوق الثنائية، حيث تقرض الدول الأموال للدولة المعنية؛ والسوق المتعددة الأطراف، حيث تقوم المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو مصرف التنمية الأفريقي) بإقراض الدولة المعنية؛ وأخيرا توجد السوق المالية الدولية. عند اندلاع ثورات العالم العربي، تم تشكيل كارتل كبير من المانحين رسميًا في ماي 2011 في قمة مجموعة الثمانية في دوفيل، فرنسا، وأطلق عليه اسم شراكة دوفيل (شفيق بن روين 2013).

اتفق هؤلاء المانحين، المشكلين لقلّة مهيمنة، بشكل صريح على النهج الذي يجب اتباعه تجاه تونس والمغرب والأردن ومصر. تشمل قائمة المانحين الذين اعتمدوا شراكة دوفيل مجموعة الثمانية (التي أصبحت فيما بعد مجموعة السبع بعد خروج روسيا)، والاتحاد الأوروبي، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وتركيا، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبنك الإفريقي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الإسلامي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (شفيق بن روين 2013). من خلال تجميع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، تمكن هذا الكارتل¹ الموسع، الذي يتمحور أساسا حول صندوق النقد الدولي كمصدر رئيسي للقرارات، من ممارسة ما يُعرف في لغة المنافسة الحرة والنزاهة بسوء استخدام المركز المهيمن².

كما تظهره قائمة الفاعلين، يعمل كارتل دوفيل بشكل رئيسي على الأسواق ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف. نظريا، يمكن لتونس النجاة من هذا الكارتل عبر اللجوء إلى أسواق المال الدولية للوصول إلى سيولة بالعملة الأجنبية. لكن، لطالما اقترن خفض التصنيف الائتماني لتونس من قبل وكالات التصنيف إما بحصولها على اتفاق مع صندوق النقد الدولي، أو بجودة تنفيذ الاتفاق بمجرد توقيعه، وبالتالي، من خلال ربط تكلفة الاقتراض من أسواق المال الدولية بالحصول على اتفاق مع صندوق النقد الدولي، تهدف وكالات التصنيف إلى تعزيز السلطة السائدة لكارتل دوفيل بقيادة صندوق النقد الدولي. تقوم هذه الاتفاقيات مع وكالات التصنيف بتوسيع نطاق كارتل دوفيل إلى أسواق المال الدولية من خلال تعزيز سوء استغلال السلطة المهيمنة لصندوق النقد الدولي. الرسالة الرئيسية التي يحصر هذا الكارتل إلى بعثها إلى البلدان المستهدفة واضحة الا وهي: لا توجد بدائل لصندوق النقد الدولي.

فيما يتعلق بتونس، ذهب صندوق النقد الدولي إلى ما هو أبعد بهدف تعزيز هيمنته. وذلك من خلال فرض التصويت على القانون المتعلق باستقلال البنك المركزي التونسي (BCT) كشرط مسبق لاتفاقية التمويل الموسع EFF لسنة 2016، كان لدى صندوق النقد الدولي النية المبيتة لتعزيز سيطرته على سوق السيولة. يتميز استقلال البنك المركزي بمنع منح القروض المباشرة للخرزينة من قبل البنك المركزي التونسي وهنا وجب التأكيد ليس المنع فحسب، وإنما على عبارة «بشكل مباشر» في حد ذاتها. في الواقع، تستمر سندات الخزينة في التدفق إلى ميزانية البنك المركزي التونسي، ولكن هذه المرة «بشكل غير مباشر» من خلال البنوك التجارية التي تشتري سندات صباحا فقط لإيداعها للبنك المركزي التونسي مساء، مقابل السيولة. بالتالي، يواصل البنك المركزي التونسي تمويل الخزينة. بذلك يهدف تدخل البنوك في نهاية المطاف إلى زيادة تكلفة الدين المحلي لفرض خيار على خزينة تونس: إما أن تكون لديها امكانية الوصول إلى تمويل العملات الأجنبية من قبل الكارتل وفق شروطه، بتكلفة مخفضة محفوفة بمخاطر سعر الصرف، أو أن تكون لديها امكانية الحصول على التمويل المحلي، ولكن بسعر فائدة تعجيزي. تعتبر هذه أحد الأسباب التي تدفع قوانين المالية الأخيرة نحو التخطيط لاقتراضات خارجية كبيرة، ولكنها ما تلبث في النهاية أن تلجأ إلى الاقتراض الداخلي الأكثر تكلفة بشكل متزايد لمحاولة تجنب الكارتل، وهو أمر صعب.

¹ <https://www.concurrences.com/fr/dictionnaire/entente-ou-cartel>

² <https://www.concurrences.com/fr/dictionnaire/abus-de-position-dominante>

القدرة على تعبئة التمويل لعام 2022

عوامل الاستقرار على المدى القصير

(2022)

ضبط الاحتياجات التمويلية استناداً إلى القدرة الفعلية على تعبئة الموارد

التعامل مع الاختلافات المحتملة في (مصادر التمويل (رواتب ودعم

التخفيف من المخاطر المنجزة عن الوضع الحساس للمؤسسات القطاع العام

تعزيز الدور الاجتماعي للدولة (الحفاظ على الشبكة الاجتماعية الضمانية)

| سنة 2022 | بحساب المليون دينار |
|----------|--|
| 5000 | موارد الاقتراض المحلي |
| 5000 | إصدارات من الخزنة، المؤسسة الوطنية، وغيرها |
| 14350 | موارد الاقتراض الخارجي |
| 5000 | متعددة الأطراف |
| 2900 | ثنائية |
| 650 | إصدارات من المواطنين بالخارج |
| 5800 | السوق المالية الدولية |
| 19 350 | المجموع |

خارطة الطريق السياسية

الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي قبل نهاية الربع الأول من عام 2022

تمويل متعدد الأطراف - الشرط: اتفاق مع صندوق النقد الدولي

تمويل ثنائي (المملكة العربية السعودية) - الشرط: اتفاق مع صندوق النقد الدولي

تمويل ثنائي (الجزائر) - الشرط: تطور أسعار النفط

ضمان أمريكي - الشرط: اتفاق مع صندوق النقد الدولي

السوق المالية الدولية - الشرط: اتفاق مع صندوق النقد الدولي

المصدر: أنا يقظ

34

على الرغم من أن شراكة دوفيل لم يتعد راهنيه ولا تتصدر الاخبار في هذه المرحلة، إلا أن كارتل دوفيل الذي انبثق عنها لا يزال فاعلا في تونس الى يومنا هذا. للتأكد من ذلك، يكفي مراجعة المعلومات المستمدة من البرنامج السري للحكومة التونسية في سياق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي .

تم تسريب هذا البرنامج من قبل منظمة أنا يقظ ولم يتم نفيه من قبل السلطات (I Watch 2022). يُظهر الشكل 1 أعلاه صفحة من عرض لهذا البرنامج السري حيث يذكر بشكل صريح أن الحصول على تمويل متعدد الأطراف، وتمويل ثنائي مع المملكة العربية السعودية، والضمان الأمريكي (للتمويل من أسواق المال الدولية)، والوصول إلى السوق المالية الدولية (بدون ضمان) مشروط بالحصول على اتفاق مع صندوق النقد الدولي، مما يوضح أن كارتل دوفيل ما زال نشطاً فاعلا في تونس. هذا يظهر أيضاً ما كنا نقوله حول أن وكالات التصنيف التي تشكل جزءاً من هذا الكارتل. تمثل الجزائر استثناء إذ لا يرتبط الحصول على تمويل ثنائي مع الجزائر بالحصول على اتفاق مع صندوق النقد الدولي، باعتبار أن الجزائر ليست عضواً في كارتل دوفيل. يعتبر ما قدمناه الى الان حول حجم ونطاق نفوذ كارتل دوفيل مؤشراً مهماً يمكن من قياس الصعوبة التي تواجه بلدا مثل تونس للعثور على تمويل من خارج دائرة كارتل دوفيل. لكن رغم صعوبة العملية فإن الهدف يستحق العناء: تحطيم كارتل دوفيل المرتبط ارتباطاً عضوياً بصندوق النقد الدولي من أجل تنويع المصادر المحتملة لوصول تونس إلى السيولة. كما سنوضح لاحقا، لسنا أول من حاول تحقيق هذا الهدف.

III. بدائل صندوق النقد الدولي

أ. السياق التاريخي

تم القيام بعدديد المحاولات على المستوى الإقليمي لخلق مؤسسات تقوم بأداء أدوار مشابهة لدور صندوق النقد الدولي، بما في ذلك إمكانية توفير السيولة بالعملات الأجنبية لمعالجة مشاكل التوازن في المدفوعات. وقد حدثت المحاولة الأولى في العالم العربي، عقب ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي، من خلال إنشاء صندوق النقد العربي (FMA) سنة 1976. تأسس صندوق النقد العربي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفق نموذج مشابه لصندوق النقد الدولي وما زال يعمل الى اليوم، ولكن بقدرة اقراض محدودة جداً لا تتجاوز 3.78 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، يتيح تنوع أعضائه، بما في ذلك الدول المصدرة والمستوردة للنفط، تحقيق توازن متناغم حيث لا يقوم جميع الأعضاء بالحصول على السيولة في نفس الوقت (Mühlich and Fritz 2022). على الرغم من أن منح القروض من قبل صندوق النقد العربي ليست رسمياً مرتبطة بالحصول على برنامج مع صندوق النقد الدولي، إلا أن مشاركة صندوق النقد العربي في كارتل دوفيل أدت الى التقليل من حظوظه في لعب دور بديل محتمل لصندوق النقد الدولي بالنسبة للدول الأعضاء، بما في ذلك تونس.

بعد سنتين من إنشاء صندوق النقد العربي، تم إطلاق محاولة ثانية للتخلص من صندوق النقد الدولي في أمريكا اللاتينية من خلال إنشاء الصندوق الاحتياطي لمجموعة الأنديز (Fondo Andino de Reservas FAR) سنة 1978، حيث انضمت إليه خمس دول (بوليفيا، الإكوادور، كولومبيا، بيرو، فنزويلا). تم توسيع هذا الصندوق في وقت لاحق وتغيير اسمه في عام 1991 إلى الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، FLAR بالإسبانية. جاء إنشاء هذا الصندوق نتيجة لأزمة الديون في الثمانينيات حيث تمت معالجة الإجراءات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي عاشتها دول المنطقة كصدمة اقتصاديه حقيقية. وبالتالي، يتميز FLAR بأن خطوط السيولة المتاحة لأعضائه لا تخضع لشروط، على عكس صندوق النقد الدولي. لكن، وعلى الرغم من أن هذا الصندوق يحظى بتقدير أعضائه، لاسيما دول مثل الإكوادور التي تلجأ إلى صندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية أكثر من اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، إلا أن قوته المالية محدودة تماماً مثلما هو الحال مع صندوق النقد العربي، حيث تقتصر قدرته على الإقراض الى 3.9 مليار دولار أمريكي (Mühlich and Fritz 2022).

بعد ذلك، استوجب الأمر انتظار حدوث أزمة آسيا في أواخر التسعينيات والتي كانت منعرجاً حاسماً أدى إلى فقدان الثقة في صندوق النقد الدولي. على إثر هذه الصدمة التي عاشتها البلدان الآسيوية، بشكل خاص إندونيسيا وتايوان وكوريا الجنوبية، «في اجتماع مجموعة الدول السبع وصندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997، اقترحت اليابان إنشاء صندوق نقدي آسيوي لمساعدة الدول الآسيوية التي تعاني من صعوبات في المدفوعات. كان من المقرر تمويل هذا الصندوق من قبل الدول الآسيوية، حيث كانت اليابان على استعداد لتكوين المساهم الأكبر فيه. عارضت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي بشدة هذا الصندوق، معتبرين أنه سيشجع على «المخاطر الأخلاقية». في حين أن السبب كان على الأرجح عدم رغبة الولايات المتحدة في وجود سابقة من نوعها يكون فيها من الممكن للكتل الإقليمية أن تتمتع بدرجة من الاستقلالية»³ (Lim 2022). بعد ذلك، قررت الدول الآسيوية على الرغم من ذلك إنشاء هيكل مالي إقليمي يحمل هدفين رئيسيين: هدف «دفاعي» وآخر «تنموي» (Lim 2022).

³ <https://www.concurrences.com/fr/dictionnaire/entente-ou-cartel>

من المهم اعتبار الجانب الدفاعي، إذ سيتبين لاحقاً أنه نواة لنظام بديل سيبيتر أوراق صندوق النقد الدولي. يقوم النمط الدفاعي وفقاً لـ (Lim 2022) على ثلاثة جوانب: التوقي من الأزمات (الحوار والتبادل على الصعيدين الإقليمي والرصد والمراقبة ونظام التنبيه المبكر)، وإدارة الأزمات، وحل الأزمات (إعادة هيكلة الديون السيادية). إن جانب إدارة الأزمات هو الذي يهمننا في هذه المرحلة. في هذا السياق، قامت الدول الأعضاء في جمعية دول جنوب شرق آسيا ومن بينها الصين واليابان وكوريا الجنوبية بإطلاق مبادرة تشيانغ ماي (CMI) في ماي من سنة 2000، وهو نظام إقليمي يتكون من مجموعة من الاتفاقيات ثنائية الأطراف للتبادل النقدي (Bilateral Swap Agreements, BSA) تمتاز بالمرورية بين أعضاء المبادرة للتعامل مع أزمات ميزان المدفوعات. وبالتالي، يمكن للدول التي تواجه صعوبات في ميزانيات المدفوعات الوصول إلى خطوط تمويل لتبادل عملتها المحلية بالدولار الأمريكي، من خلال هذه الشبكة اللامركزية لاتفاقيات التبادل النقدي ثنائية الأطراف (BSA).

في البداية، كان حجم مبادرة تشيانغ ماي (CMI) يقدر بمليار دولار أمريكي، ثم ارتفع إلى حدود 36 مليار دولار أمريكي في عام 2004، وصولاً إلى 75 مليار دولار أمريكي سنة 2007. وبالتالي، فإن حجم مبادرة تشيانغ ماي أكبر بكثير من حجم صندوق النقد العربي (FMA) أو الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية ومع ذلك، ولكي لا يثيروا سُخْط صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، تم ربط الوصول إلى تشيانغ ماي CMI بالوصول على برنامج من صندوق النقد الدولي. بالتالي، عند إنشاء مبادرة تشيانغ ماي CMI، تم الاتفاق على أن بإمكان الدول الوصول إلى 10% من حصصها الخاصة دون الحاجة إلى برنامج من صندوق النقد الدولي. في ماي 2007، أصبحت المبادرة متعددة الأطراف ضمن اتفاق موحد، على الرغم من أن خطوط التبادل لا تزال ثنائية الأطراف، وتغير الاسم إلى مبادرة تشيانغ ماي متعددة الأطراف (CMIM).

الجديد هنا هو إنشاء مؤسسة في أبريل 2011 تعمل على رصد ومراقبة السياسات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والماكرو اقتصادي، AMRO، هدفها الرئيسي تعويض مراقبة صندوق النقد الدولي. الفكرة هي أنه مع تزايد قدرات AMRO، يمكن زيادة الحصص المنفصلة عن صندوق النقد الدولي. لذلك، في ماي 2012، تم زيادة حجم CMIM إلى 120 مليار دولار أمريكي وزيادة الحصص المنفصلة عن صندوق النقد الدولي إلى 30%. في جويلية 2014، تضاعف الحجم إلى 240 مليار دولار أمريكي، وظلت الحصص المنفصلة عن صندوق النقد الدولي عند الـ 40% منذ ذلك الحين. ومع ذلك، بقيت هذه الحصص ضعيفة مقارنة باحتياجات الدول في المنطقة، بحيث أنه وحتى الآن، لم تستفد أي دولة بشكل فعلي من خطوط التمويل لمبادرة تشيانغ ماي متعددة الأطراف CMIM. وهو ما يظهر مدى تردد الدول في المنطقة في اللجوء إلى برامج صندوق النقد الدولي. كما سترى لاحقاً، فإن الأهمية لا تكمن في استخدام مبادرة تشيانغ ماي متعددة الأطراف CMIM في حد ذاتها وإنما طرحه في علاقة باتفاقيات التبادل النقدي الثنائية غير المركزية الذي سيظهرها كبدائل أكثر جدية لصندوق النقد الدولي.

في تاريخ بدائل صندوق النقد الدولي، حدث التحول الأكبر خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة من 2007 إلى 2009 (الأزمة المالية العالمية)، عندما قدم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خطوط تمويل غير محدودة من خلال اتفاقيات التبادل الثنائية إلى البنوك المركزية الأوروبية والمملكة المتحدة وسويسرا وكندا واليابان (Murau, Pape, and Pforr 2022) للتعامل مع أزمة السيولة التي أثرت على الدول الغربية. في الوقت نفسه، تم إنشاء العديد من الترتيبات المالية الإقليمية (RFA) في أوروبا الغربية (ESM) وأوروبا الشرقية (EFSD) بعد الأزمة. كما سترى لاحقاً، فقد فتحت اتفاقيات التبادل (BSA) هذه، الباب أمام إعادة هيكلة عميقة للوصول إلى السيولة على الصعيدين الوطني والدولي.

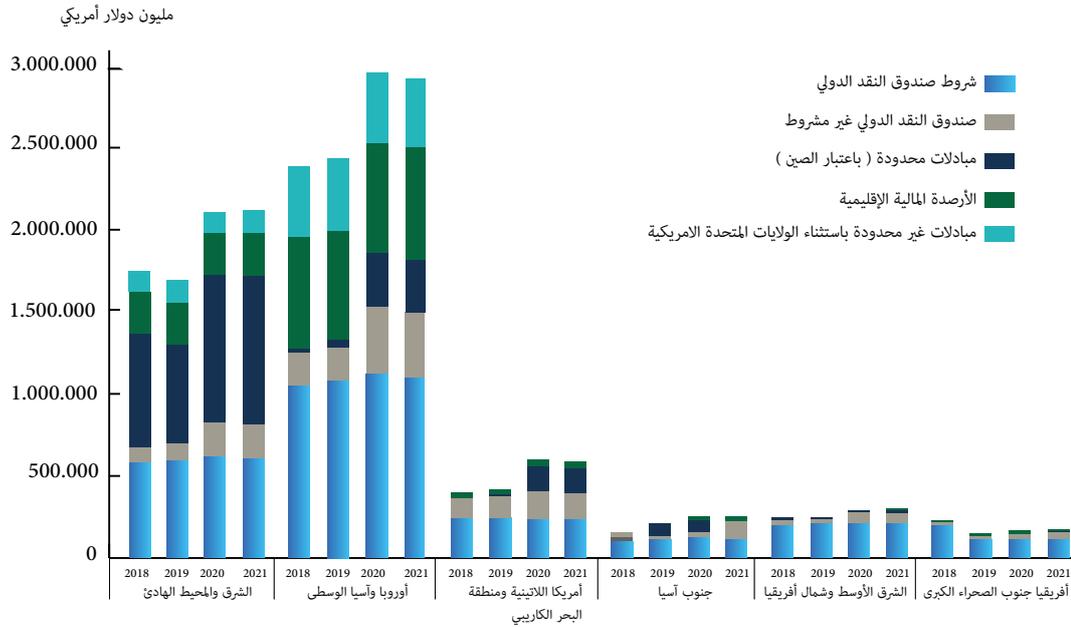
ب. الشبكة العالمية للأمان المالي GFSN

. المستويات المختلفة للشبكة العالمية للأمان المالي

من أجل الاستفادة من تنوع الخيارات المتاحة للوصول إلى السيولة النقدية بالعملات الأجنبية، تم ابتكار مفهوم مستلهم من مصطلح الحماية الاجتماعية: (Global Financial Safety Net (GFSN) أو الشبكة العالمية للأمان المالي. ووفقاً للمؤلفين، تتألف شبكة الأمان المالي GFSN من ثلاثة أو أربعة مستويات: المستوى الثنائي، من خلال اتفاقيات تبادل العملات الثنائية (BSA) والمستوى الإقليمي، من خلال آليات مالية إقليمية (RFA) مثل FMA و FLAR و CMIM والمستوى العالمي، من خلال صندوق النقد الدولي (IMF)، والذي يُضاف إليه حسب بعض المؤلفين أحياناً مستوى وطني أولي عبر احتياطات العملات الوطنية. يجب ملاحظة أن الوصول إلى السيولة من صندوق النقد الدولي يتم تقسيمه بين وصول غير مشروط (برامج بدون شروط) ووصول مشروط (من خلال برامج مع شروط). قام موهليش، فريتز وكريغ بحساب تطور حجم كل مستوى للوصول إلى السيولة ن لتوضيح التغير الهيكلي في شبكة الأمان المالي العالمية عبر الزمن، وقدموا النتائج عبر الشكل أدناه (Mühlich, Fritz, and Kring 2021).

يوضح الشكل أعلاه، المأخوذ من دراسة قام بها صندوق النقد الدولي (FMI) حول هذا الموضوع (FMI 2021)، التغيير الهيكلي الذي حدث مع الأزمة المالية في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009. بدأ ظهور اتفاقات التبادل الثنائي (BSA) كأداة للوصول إلى السيولة العالمية بمبادرة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي (Fed)، الذي تبعه فيما بعد البنك المركزي الصيني (PBOC) الذي أنشأ اتفاقات التبادل ثنائية الجانب الخاصة به. كما أشار (Sahasrabudde 2019)، تم الوصول إلى هذه الاتفاقات وفقاً للانتماءات الجيوسياسية حيث يمكن للحلفاء المقربون من الولايات المتحدة، على سبيل المثال، الوصول إلى اتفاقات تبادل ثنائي غير محدودة (مشار إليها باللون الأزرق في الشكل) بينما يمكن للحلفاء الأقل قرباً الوصول إلى اتفاقات تبادل ثنائي BSA محدودة من حيث الحجم والمدة (باللون الأخضر الداكن في الشكل). الزيادة المحتملة في الوصول إلى السيولة للآليات الإقليمية تأتي من تفعيل آليات منطقة اليورو (MES وغيرها) (Bijlsma and Vallee 2012). ومع ذلك، يوجد تفاوتات إقليمية كبيرة وراء الوصول المتنوع إلى السيولة، كما يوضح الشكل أدناه (Mühlich، Fritz و Kring 2022).

الرسم البياني 4: التوزيع الجغرافي الشبكة العالمية للأمان المالي (GFSN)



كما يُظهر الشكل أعلاه، هناك اختلاف كبير بين شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا ووسط آسيا من جهة، وبين باقي المناطق من جهة أخرى من حيث حجم الوصول إلى السيولة. نرى بوضوح نسبياً أن استخدام اتفاقات التبادل الثنائي (BSA) كبديل لصندوق النقد الدولي هو خاصية في شرق آسيا مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي بدأت في اللجوء إلى اتفاقات التبادل الثنائي BSA اعتباراً من عام 2020 حتى جنوب آسيا (شبه القارة الهندية) لديها القدرة على اللجوء إلى اتفاقات التبادل الثنائي BSA والتي تعد متاحة بنفس القدر مثل الصندوق النقد الدولي، نسبياً. كما يظهر بوضوح أن منطقة جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المناطق الوحيدة التي لازلت تعتمد على صندوق النقد الدولي بشكل شبه حصري (خاصة إذا أخذنا في اعتبارنا ارتباط صندوق النقد العربي بصندوق النقد الدولي).

الجغرافيا السياسية والتسلسل الهرمي داخل الشبكة العالمية للأمان المالي

يرتبط هذا التفاوت في الوصول إلى السيولة بالنظرية الجيوسياسية للعوامل الثلاثة. في الواقع، كانت هذه النظرية التي برزت خلال الحرب الباردة، تقسم العالم إلى ثلاثة عوالم: العالم الأول، والعالم الثاني، والعالم الثالث. يعبر هذا التصنيف للعالم عن الثالوث الكلاسيكي للأنثروبولوجيا العنصرية للقرن التاسع عشر الذي كان يميز بين «الحضارة» و«الهمجية» و«الوحشية». في سياق الوصول إلى السيولة في إطار شبكة الأمان المالي العالمي، يمثل العالم الأول، والذي يُعتبر «متحضرًا» ويمثل النموذج المثالي للحداثة، الحلفاء الغربيين (الاتحاد الأوروبي، وسويسرا، وكندا، والمملكة المتحدة، واليابان). ويتمتعون بقدرة غير محدودة وبدون شروط للوصول إلى خطوط التمويل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. في المقابل، يعتبر العالم الثالث، الذي يُعتقد أنه «وحشي» ويجسد ماضيًا بدائيًا، معتمدًا على العالم الأول لتطويره، ولا تتجاوز سيادته في الغالب كونها اتفاقًا شكليًا بلا مضمون حقيقي وليس لديه خيار آخر سوى قبول الوصاية الغربية) عبء الرجل الأبيض لكيبيلينغ(من خلال الشروط المفروضة عليه من قبل صندوق النقد الدولي للحصول على السيولة. على الرغم من أن هذه المفاهيم المتمثلة في غياب الثقة والعنصرية من العالم الأول نحو العالمين الآخرين لم تعد مباشرة في الحاضر، إلا أنها تُعكس في مفاهيم مثل «المخاطرة الأخلاقية»، والتي تم استخدامها لتبرير رفض إنشاء صندوق نقد آسيوي ومبررات الشروط المفروضة. وهذا هو السبب في أن العالم الأول لا يمنح الوصول غير المحدود وبدون شروط إلى السيولة العالمية للعالمين الآخرين.

يقع العالم الثاني، والذي يُعتبر «هجمياً»، في منطقة انتقالية بين العالمين الأول والثالث، وكان يمثل تعبيرة في فترة الحرب الباردة عن الكتلة الاشتراكية. اليوم، يمكن تقسيم العالم الثاني إلى ثلاث فئات. العالم الثاني لك «الرابرة الذين يرغبون في الالتحاق بالحضارة»: يشمل البلدان التي تتطلع إلى اتباع نموذج التحديث الغربي، مثل كوريا الجنوبية على سبيل المثال. تتاح لهذه البلدان امكانية الوصول إلى خطوط تمويل من خلال اتفاقات التبادل الثنائي ذات الحجم المحدود وذات المدى الزمني المحدد، عادةً أثناء فترات الأزمات. على سبيل المثال، حصلت كوريا الجنوبية على اتفاق تبادل ثنائي محدود خلال الأزمة المالية في عام 2007 وجائحة كوفيد-19، مما حال دون اللجوء إلى مبادرة مبادرة تشيانغ ماي متعدده الاطراف (CMIM).

العالم الثاني لك «الرابرة الذين لا يرغبون في الالتحاق بالحضارة» او بعبارة هونتيتغتون البلدان التي اختارت مسار «التحديث دون غربنة» والتي تُعد تهديداً رئيسياً للعالم الأول، مثل الصين وروسيا. هذه البلدان ليست لديها القدرة للحصول على سيولة غير محدودة وغير مشروطة، وغالباً ما تُتخذ إجراءات للحد أو منع وصولها إلى هذه السيولة، مثل العقوبات الأحادية الغربية ضد إيران وفنزويلا وروسيا مؤخراً. أفضل مثال على ذلك هو مثال تركيا التي طلبت بوضوح من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الوصول إلى اتفاقات التبادل الثنائي ذات الحجم المحدود أثناء جائحة كوفيد-19، لكن طلبها قوبل بالرفض من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي (Aksoy 2021) والبنك المركزي الأوروبي⁴، مما أجبرها في النهاية على اللجوء إلى اتفاق تبادل ثنائي مع قطر⁵.

بدأت بعض الدول، مثل الصين في تقديم عروض للوصول إلى السيولة، ولكن هذه المرة باستخدام عملتها المحلية، من خلال اتفاقيات الاستبدال الثنائي بالرمينبي، للدول من العالم الأول (باستثناء الولايات المتحدة) والدول من العالم الثاني والعالم الثالث. وأخيراً، تتناسب الفئة الثالثة مع العالم الثاني الذي يتأرجح داخلياً بين اعتماد أو عدم اعتماد نموذج «الحضارة» الغربية على غرار البرازيل وحتى الهند. حيث يمكن لهذه الدول الوصول إلى السيولة من العالم الأول، ولكن بشكل محدود (مثل البرازيل) أو مشروط مثل نظام اتفاقيات إعادة الشراء والمعروفة أيضاً باسم اتفاقية «الريبو» (Gabor و Dafermos و 2022 Michel)، وفي الوقت نفسه يمكن لها الوصول إلى السيولة المقدمة من العالم الثاني أو «البربري».

إن هذا واحد من الأسباب التي تجعلنا نعتقد، أن مبادرة تشيانغ ماي متعدده الاطراف CMIM، الذي يقوده بلد من العالم الأول (اليابان)، وبلد من العالم الثاني يرغب في «التحضر» (كوريا الجنوبية)، وبلد من العالم الثاني الذي لا يزال «بربرياً» (الصين)، بقيت مرتبط بالوصول على برنامج من صندوق النقد الدولي لنسبة 60% من حصته. يرى البعض في ظهور دول البريكس مجموعة جيوسياسية تمثل مسار «التحضر بدون غربنة». في الواقع، قامت دول البريكس بإنشاء آلية مالية خاصة بها (RFA)، وتحديداً (BRICS Contingent Reserve Arrangement (CRA) اتفاقية الاحتياطي الشرطي، التي تُعتبر بديلاً لصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى New Development Bank بنك التنمية الجديد (NDB)، التي تُعتبر بديلاً للبنك الدولي. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن CRA اتفاقية الاحتياطي الشرطي يتمتع بقدرة تمويلية جيدة تبلغ 100 مليار دولار، إلا أن 30% فقط من حصة كل بلد يمكن الوصول إليها بدون الحاجة إلى الحصول على برنامج من صندوق النقد الدولي (Hoosain and Rangasamy 2021)، على نفس منوال مبادرة تشيانغ ماي متعدده الاطراف CMIM. وعلى الرغم من أن هذه القيود قد تتطور مع السياق الجيوسياسي الجديد بعد الحرب في أوكرانيا، إلا أن هذا يُظهر أن البدائل المركزية مثل الترتيبات المالية الإقليمية RFA لا يمكن أن تلعب دوراً كبيراً كبديل لصندوق النقد الدولي، على عكس اتفاقات التبادل الثنائي BSA.

IV. ← استراتيجية التنويع لتونس

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها؟ أولاً وقبل كل شيء، هناك بالفعل بدائل لصندوق النقد الدولي، كما قمنا بإظهاره، وحاولت العديد من البلدان في العالم الهروب من شروط صندوق النقد الدولي. تعتبر شرق آسيا هو المنطقة التي نجحت في ذلك بشكل أفضل. من بين البدائل الرئيسية، أي الأنظمة المالية الإقليمية (RFA) واتفاقيات التبادل الثنائية (BSA)، قمنا باستنتاج أن حجم الأنظمة المالية الإقليمية كان دون المطلوب FLAR، (FMA) أو بحجم كافٍ ولكن الوصول إليها مقترن بشكل رئيسي بالوصول على اتفاق مع صندوق النقد الدولي (CMIM)، (BRICS CRA). بالنسبة لمنطقتنا، المنطقة العربية، فإن صندوق النقد العربي لا يتمتع بالحجم الكافي ومرتبطة بصندوق النقد الدولي في الان ذاته، وذلك غير ناجم عن طريقة تصميمه، وإنما اختيارياً ضمن كارتل دوقيل. قمنا ايضا بإظهار أن اتفاقيات التبادل الثنائية (BSA) هي أداة التنويع الأكثر حظاً للتمكن من التحرر من صندوق النقد الدولي، ولكن هذه المسالك يتم تقديمها من قبل الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي على أساس جيوسياسي هرمي، توحى بصعوبة الحصول عليها بالنسبة لبلدان العالم الثالث. حتى أن الأمين العام للأمم المتحدة دعا أثناء جائحة كوفيد-19 إلى «تنسيق أعمق بين أكبر البنوك المركزية [والذي] من شأنه أن يساهم في تيسير خطوط المبادلة وتوفير السيولة للنظام المالي، خاصة في الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية»⁶.

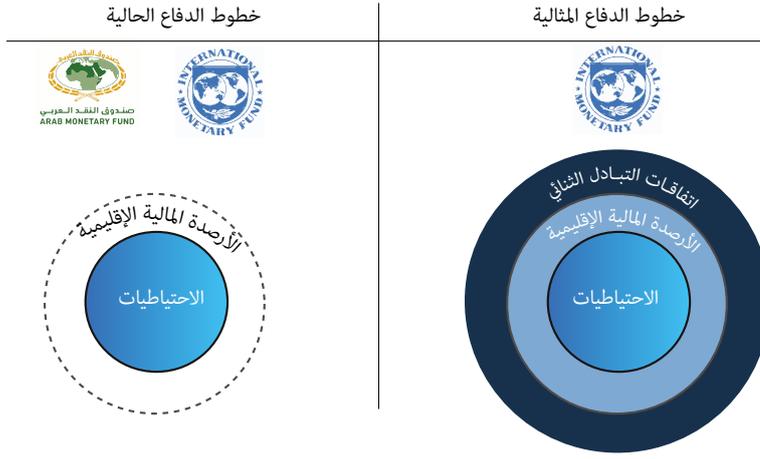
فيما يلي، سنعتمد على النهج الذي اتبعته البلدان الآسيوية ووثقه (Lim 2022)، وهو النهج المتعلق بالجوانب الدفاعية لمستويات الشبكة العالمية للأمان المالي (GFSN). ومع ذلك، سننظر في الأمر بشكل مختلف حيث نعتبر أن جميع مستويات الشبكة GFSN ليست خطوط دفاعية متساوية لمواجهة أزمة الأموال كما فعل باحثون من جنوب إفريقيا (هوسين ورنجاسامي 2021). بدلاً من ذلك، سنعتبر أول ثلاثة مستويات، ألا وهي الوطني والثنائي والإقليمي، ثلاث خطوط دفاعية، وسننظر إلى المستوى الرابع، وهو شروط صندوق النقد الدولي، على أنه هجوم هجين (يستهدف سيادة البلاد، ولكن ايضا المجتمع عموماً من خلال الوسائل العلاجية القاسية التي يتم اعتمادها). وبالتالي، فإن الهدف النهائي هو بناء خطوط دفاع تسمح في نفس الوقت بالتعامل مع الصدمة الخارجية وأزمة الدفع، مع الحفاظ على السيادة الوطنية. بمعنى آخر، يجب أن تتألف خطوط الدفاع من الوصول إلى السيولة دون قيود. قمنا بتبسيط الوضع الحالي لتونس ووضعها المثالي في المستقبل من خلال الرسم أدناه.

⁴ <https://www.concurrences.com/fr/dictionnaire/abus-de-position-dominante>

⁵ <https://www.cnbc.com/2020/05//turkish-central-bank-triples-currency-swap-line-with-qatar.html>

⁶ <https://www.un.org/africarenewal/news/coronavirus/letter-secretary-general-g-20-members>

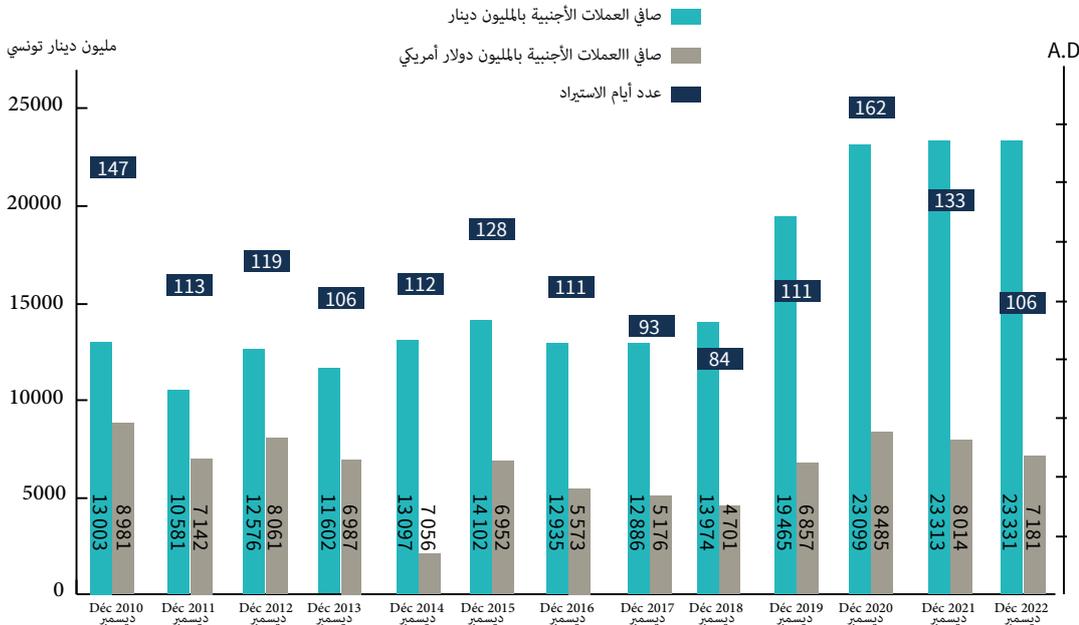
الرسم البياني 5: خطوط دفاع تونس في إطار شبكة الأمان العالمية



أ. خط الدفاع الأول: الاحتياطيات الرسمية

يبين الرسم البياني أعلاه أن خط الدفاع الوحيد الذي تملكه تونس يتمثل في احتياطياتها الرسمية. وهذا الخط في غاية الهشاشة ومعرض للصدمات الخارجية مثل الزيادة المفاجئة في أسعار المواد الخام عقب الحرب في أوكرانيا. وعلى عكس ما كان متوقعًا، أدت الصدمة الخارجية لوباء كوفيد-19 إلى انخفاض حاد في إجمالي التجارة الخارجية بينما شهدت الفترة الممتدة من 2020 إلى 2021 زيادة في الاحتياطيات الرسمية لتونس وصلت إلى 162 يومًا من الواردات سنة 2020. ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض الواردات. أخيرًا، ظهرت هشاشة خط الدفاع هذا أيضًا عندما هاجم صندوق النقد الدولي في 2016 من خلال فرض تخفيض قيمة الدينار التونسي. وهو ما أدى إلى انخفاض احتياطيات العملة من 128 يومًا من الواردات سنة 2015 (قبل عام واحد من تخفيض قيمة العملة) إلى 84 يومًا من الواردات سنة 2018 وهو أدنى مستوى مسجل لها، أي أقل من العتبة الحرجة المحددة ب 90 يومًا، في حين كانت حجة صندوق النقد الدولي هي أن تخفيض قيمة العملة سيحافظ على الاحتياطيات الرسمية (انظر الرسم البياني أدناه). من جهة أخرى، تجربة صندوق النقد الدولي في مصر التي طلب خلالها تنفيذ تحرير كامل للعملة المصرية كشرط مسبق للحصول على قرض في نهاية عام 2022 لا يبشر بالخير لتونس على هذا المستوى. سينصب اهتمامنا على تعزيز خط الدفاع هذا في الأقسام التالية.

الرسم البياني 6: تطور الاحتياطيات الرسمية



المصدر: البنك المركزي التونسي، أكتوبر 2022

ب. خط الدفاع الثاني: اتفاقيات المبادلة الثنائية

يبين الرسم البياني 4 أن تونس لا تملك حاليًا خط دفاع ثانٍ ولم توقع أي اتفاقية ثنائية للتبادل المالي تسمح لها ببناء هذا الخط الثاني. في هذا الجزء، سنسلط الضوء على إمكانية الوصول إلى العملات «الصعبة»، أي الوصول إلى السيولة بالأورو والدولار، العملتان الرئيسيتان للتجارة والديون في تونس.

فيما يتعلق بالبنك المركزي الأوروبي، يتم تنظيم الوصول إلى السيولة بالأورو وفقاً لتسلسل هرمي مشابه للنموذج الذي قدمناه.⁷ ويشمل الوصول عبر اتفاقيات المبادلة الثنائية غير المحدودة والدائمة نفس بلدان نظام الاحتياطي الفيدرالي: أي الولايات المتحدة وكندا واليابان وسويسرا والمملكة المتحدة. ثم تأتي بعد ذلك الدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة الأورو، والتي تتمتع بقدرة محدودة، ولكن دائمة على الوصول إلى اتفاقيات المبادلة الثنائية من حيث الحجم، مثل السويد والدنمارك. وتشمل الفئة الثالثة الدول التي لها اتفاقيات مبادلة ثنائية محدودة من حيث الحجم والمدة، مثل الصين وبنلندا. أما بالنسبة لاتفاقيات المبادلة الثنائية مع بنلندا بقيمة 10 مليار أورو، كان الهدف واضحاً وهو دعم العملة البولندية في أعقاب الغزو الروسي كما ذكرت صحيفة فايننشال تايمز⁸. وأخيراً، تشمل الفئة الأخيرة البلدان التي لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى اتفاقيات مبادلة ثنائية ولكن إلى اتفاقيات إعادة الشراء، أي أنه بدلا من تبادل عملتها الخاصة بالأورو فهي تحصل على سيولة بالأورو مقابل ضمانات بالأورو. للحصول على سيولة بالأورو، يمكن لتونس، التي لن تتمكن أبداً من الوصول إلى اتفاقيات مبادلة ثنائية مباشرة من البنك المركزي الأوروبي، الدخول في اتفاقية مبادلة ثنائية (الأورو مقابل الدينار) بشكل غير مباشر مع دول مثل بنلندا أو الصين. وتم تجديد اتفاقية المبادلة الثنائية الخاصة بالصين إلى حدود 8 أكتوبر 2025، في حين تم تجديد اتفاقية المبادلة الثنائية الخاصة ببنلندا إلى حدود 15 جانفي 2024. وقد تمكنت أوكرانيا مثلا من الحصول على اتفاقية المبادلة الثنائية عبر بنلندا في فيفري 2022.⁹

بالنسبة للبنك المركزي الأمريكي، بنك الاحتياطي الفيدرالي، لا تزال فرص الوصول إلى اتفاقية مبادلة ثنائية غير محدودة ودائمة متاحة للبنوك المركزية الخمسة المذكورة. في المقابل، لم يتم تجديد إمكانية الوصول إلى اتفاقية مبادلة ثنائية محدودة من حيث الحجم والمدة للبنوك المركزية في أستراليا والبرازيل وكوريا الجنوبية والمكسيك وسنغافورة والسويد والدنمارك والنرويج ونيوزيلندا وتوقف رسمياً في 31 ديسمبر 2021.¹⁰ بالتالي، خلال أزمة كوفيد 19، بدلاً من التوجه إلى صندوق النقد الدولي، عبرت الدول الآسيوية عن تضامنها الإقليمي من خلال التوقيع على العديد من اتفاقيات مبادلة ثنائية من أجل تلبية احتياجاتها من السيولة. حيث وقعت الفيليبين اتفاقية مبادلة ثنائية بقيمة 12 مليار دولار أمريكي مع اليابان في فيفري 2022،¹¹ ووقعت تايلاند اتفاقيتي مبادلة ثنائية مع اليابان بمبلغ 7.5 ثم 3 مليارات دولار أمريكي في مارس 2020 وجويلية 2021، ووقعت ماليزيا اتفاقية مبادلة ثنائية بقيمة 4.2 مليار دولار أمريكي مع كوريا الجنوبية في فيفري 2020 و3 مليارات دولار أمريكي مع اليابان في سبتمبر 2020 ووقعت إندونيسيا اتفاقيات مبادلة ثنائية بقيمة 9 مليارات دولار أمريكي مع كوريا الجنوبية في مارس 2020، و6.8 مليار دولار أمريكي مع سنغافورة في نوفمبر 2020، و7.1 مليار دولار أمريكي مع أستراليا في فيفري 2022. وأخيراً، وقعت الهند اتفاقية مبادلة ثنائية بقيمة 75 مليار دولار أمريكي مع اليابان في فيفري 2022. للحصول على السيولة بالدولار الأمريكي، يمكن لتونس على سبيل المثال التوقيع على اتفاقية مبادلة ثنائية مع اليابان التي تتمتع بإمكانية الوصول غير المحدود والدائم إلى الدولار الأمريكي والأورو. وهي واحدة من الدول التي تتمتع بإمكانية وصول غير محدودة ودائمة إلى السيولة والتي وقعت على معظم اتفاقيات مبادلة ثنائية مع شركائها الإقليميين. ومع ذلك، وبما أن معايير اليابان للتوقيع على اتفاقيات المبادلة الثنائية ليست علنية، يبقى قبول اليابان توسيع مجال تضامنها خارج المنطقة الآسيوية غير مؤكد.

ت. خط الدفاع الثالث: الاتفاقيات المالية الإقليمية

سبق أن بينا أن الاتفاقيات المالية الإقليمية تكون إما غير كافية أو مرتبطة بالحصول على برنامج من صندوق النقد الدولي لجزء من فرص الوصول إلى السيولة. في المقابل، فإن الجزء غير المرتبط بالحصول على برنامج صندوق النقد الدولي، والذي يتوافق مع 30% من حصة اتفاقيات الاحتياطي المشروط للبريكس و40% من حصة مبادرة شيانغ ماي متعددة الأطراف، لا يزال يشكل خط دفاع محتمل لأي دولة لها حق الوصول إليه. ونظراً لكون تونس ليست عضواً في مجموعة البريكس أو مبادرة شيانغ ماي متعددة الأطراف، فسوف نوجه اهتمامنا إلى الاتفاقيات المالية الإقليمية التي تنتمي إليها تونس. بنفس الشكل الذي يتم به الأمر بالنسبة للاتفاقيات المالية الإقليمية الأخرى، يمنح صندوق النقد العربي تسهيلاتاً محدوداً لأعضائها لا يتجاوز 75% من قيمة الاشتراك في رأس مال صندوق النقد العربي (القرض الآلي). علاوة على ذلك، يشير صندوق النقد العربي إلى أن التسهيلات الأخرى يمكن الوصول إليها شريطة تنفيذ إجراءات الإصلاح الهيكلي، دون الإشارة رسمياً إلى صندوق النقد الدولي. لكن كما رأينا، فإن صندوق النقد العربي هو عضو في كارتل دوفيل، والحصول على هذه التسهيلات بما يتجاوز 75% من قيمة الاشتراك غالباً ما يرتبط عملياً ببرنامج صندوق النقد الدولي. وبما أن الرابط ليس رسمياً في أنظمتها الأساسية، فمن الناحية النظرية يمكن لتونس التفاوض على خطة إصلاح أكثر مرونة مما يقترحه صندوق النقد الدولي، لا سيما بالنظر إلى المبالغ الصغيرة نسبياً المتاحة من صندوق النقد العربي. ومع ذلك، ينبغي على تونس في المستقبل أن تدفع صندوق النقد العربي إلى الانفصال عن صندوق النقد الدولي وإلى الترفيع في قدراته المالية.

وأخيراً، فإن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي ليس لديها اتفاقيات مالية إقليمية نشطة قائمة. حيث تم اعتماد البروتوكول المتعلق ببعث صندوق النقد الأفريقي في جوان 2014. لكن من بين دول الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة، وقعت 12 دولة فقط على بروتوكول تأسيس صندوق النقد الأفريقي، وليس من بينها أي دولة «كبيرة» في القارة. ومن بين الموقعين، صادقت دولة التشاد وحدها على البروتوكول. يمكن لتونس أن تبدأ بالتوقيع على هذا البروتوكول والمصادقة عليه من أجل تفعيل صندوق النقد الأفريقي وضمان حصوله على أقصى قدر من السيولة غير المشروطة من خلال هذا الصندوق الجديد.

⁷ https://www.ecb.europa.eu/mopo/Implement/liquidity_lines/html/index.fr.html

⁸ <https://www.ft.com/content/425b922e-64658-4501-b67-fedb2fabcc9>

⁹ <https://www.centralbanking.com/central-banks/financial-stability/7933406/poland-offers-ukraine-swap-line-as-nbu-suspends-forex-transactions>

¹⁰ <https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20210616c.htm>

¹¹ <https://gfsntracker.com/>

الاستنتاجات والتكملة

عرضنا في هذا الجزء الأول مدى قدرة صندوق النقد الدولي على تقديم نفسه في صورة البديل الوحيد للحصول على السيولة على المستوى الدولي، وخاصة من خلال كارتل دوفيل بالنسبة لتونس وباقي دول المنطقة. كما أبرزنا أن هذه القدرة قائمة على نظرة منقوصة للخيارات المتاحة على مستوى شبكة الأمان المالي العالمية للوصول إلى السيولة. ومع ذلك، على الرغم من وجود بدائل قوية، وصفنا التسلسل الهرمي المعمول به والذي يعتمد على نظرية العوالم الثلاثة لشرح صعوبة الوصول إلى اتفاقيات التبادل الثنائية (BSA) للوصول إلى العملات الصعبة مثل الدولار الأمريكي والأورو. كما أشرنا إلى حدود الأجهزة المالية الإقليمية المركزية (RFA) التي قد لا تمثل الحل الأنسب لمواجهة هيمنة العالم الأول (وخاصة الولايات المتحدة) التي تربط الوصول إلى الاتفاقيات المالية الإقليمية بالحصول على برامج مشروطة من صندوق النقد الدولي. وهذا يؤدي إلى توسيع نفوذ الكارتل الذي يتمحور حول صندوق النقد الدولي. انطلاقاً من هذا الاستنتاج، عملنا على صياغة تصور لخطوط الدفاع واقترحنا خيارات لتونس للتصدي لمشاكل ميزان المدفوعات والحفاظ على سيادتها. ومع ذلك، اقتصرنا عمداً في هذا الجزء الأول على الوصول إلى العملات الصعبة. أما في الجزء الثاني من هذه السلسلة، سنتعرض إلى بدائل واستراتيجيات أخرى تعزز خطوط دفاع تونس حول مفهوم «الانفصال الاقتصادي» الذي أذاعه الاقتصادي سمير أمين.

- ¹ Aksoy, Hürçan Asli. 2021. 'Turkey and the Corona Crisis: The Instrumentalization of the Pandemic for Domestic and Foreign Policy'. January 2021.
<https://www.iemed.org/publication/turkey-and-the-corona-crisis-the-instrumentalization-of-the-pandemic-for-domestic-and-foreign-policy/?lang=fr>
- ² Ben Rouine, Chafik. 2013. 'Partenariat de Deauville : comment la Tunisie est-elle en train de perdre sa souveraineté'. Text. Observatoire Tunisien de l'Economie.
<https://www.facebook.com/ObsTunEco>. 12 February 2013. <https://www.economie-tunisie.org/fr/observatoire/analyseeconomics/partenariat-deauville-tunisie-souverainete>
- ³ Bijlsma, Michiel, and Shahin Vallee. 2012. 'The Creation of Euro Area Financial Safety Nets'. Bruegel | The Brussels-Based Economic Think Tank. July 2012.
<https://www.bruegel.org/working-paper/creation-euro-area-financial-safety-nets>
- ⁴ Dafermos, Yannis, Daniela Gabor, and Jo Michell. 2022. 'FX Swaps, Shadow Banks and the Global Dollar Footprint'. Environment and Planning A: Economy and Space, October, 0308518X221128302
<https://doi.org/10.1177/0308518X221128302>
- ⁵ Hobson, John M. 2012. The Eurocentric Conception of World Politics: Western International Theory, 1760–2010. Cambridge: Cambridge University Press.
<https://doi.org/10.1017/CBO9781139096829>
- ⁶ Hoosain, Aadila, and Logan Rangasamy. 2021. 'South Africa's Access to the Global Financial Safety Net'. South African Journal of International Affairs 28 (4): 539–54.
<https://doi.org/10.1080/10220461.2021.1995480>
- ⁷ أنا يقظ. - I WATCH ORGANISATION. 'المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وبرنامج الحكومة'. I Watch. 2022 January 2022
<https://www.iwatch.tn/ar/article/905>
- ⁸ IMF. 2021. 'Global Financial Safety Net—A Lifeline for an Uncertain World'. IMF. November 2021.
<https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2021/11/30/global-financial-safety-net-a-lifeline-for-an-uncertain-world>
- ⁹ Jeanne, Olivier D. 2006. Chapter 11 International Bailouts, Moral Hazard, and Conditionality. IMF-Supported Programs. International Monetary Fund
<http://www.elibrary.imf.org/display/book/9781589063617/ch011.xml>
- ¹⁰ Lim, Mah Hui. 2022. 'Toward a Regional Financial Architecture: The East Asian Experience with a Focus on Defense'. In South—South Regional Financial Arrangements: Collaboration Towards Resilience, edited by Diana Barrowclough, Richard Kozul-Wright, William N. Kring, and Kevin P. Gallagher, 265–91. International Political Economy Series. Cham: Springer International Publishing
https://doi.org/10.1007/978-3-030-64576-2_8
- ¹¹ Mühlich, Laurissa, and Barbara Fritz. 2022. 'Regional Monetary Cooperation in the Developing World Taking Stock'. In South—South Regional Financial Arrangements: Collaboration Towards Resilience, edited by Diana Barrowclough, Richard Kozul-Wright, William N. Kring, and Kevin P. Gallagher, 139–73. International Political Economy Series. Cham: Springer International Publishing.
https://doi.org/10.1007/978-3-030-64576-2_5
- ¹² Mühlich, Laurissa, Barbara Fritz, and William Kring. 2021. 'Towards the Marginalization of Multilateral Crisis Finance? The Global Financial Safety Net and COVID-19 | Global Development Policy Center'. April 2021.
<https://www.bu.edu/gdp/2021/04/27/towards-the-marginalization-of-multilateral-crisis-finance-the-global-financial-safety-net-and-covid-19/>

¹³ Mühlich, Laurissa, Barbara Fritz, and William N. Kring. 2022. 'No One Left Behind? Assessing the Global Financial Safety Net Performance During COVID-19'. Journal of Globalization and Development 13 (1): 123–47.

<https://doi.org/10.1515/jgd-2021-0033>. <https://doi.org/10.1177/10245294221118661>

¹⁴ Sahasrabuddhe, Aditi. 2019. 'Drawing the Line: The Politics of Federal Currency Swaps in the Global Financial Crisis'. Review of International Political Economy 26 (3): 461–89

<https://doi.org/10.1080/09692290.2019.1572639>



المركز التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

 contact@economie-tunisie.org

 www.economie-tunisie.org

 21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia

 www.facebook.com/ObsTunEco

 (+216) 36 329 939